سوق أبوظبي للأوراق المالية يعزز منظومة التداول بإلغاء الحدود السعرية على صناديق الاستثمار المتداولة والعقود المستقبلية

- ***المبادرة تدعم كفاءة آليات التسعير وتعزز السيولة للمستثمرين***

أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، 6 يوليو 2026: أعلنت مجموعة سوق أبوظبي للأوراق المالية اليوم إلغاء الحدود السعرية اليومية لصناديق الاستثمار المتداولة والعقود المستقبلية المدرجة في السوق، بما يؤكد الالتزام الجاد والمستمر بتطوير منظومة أكثر كفاءة بالتزامن مع تعزيز السيولة والاستجابة لاحتياجات المستثمرين. ويدخل هذا التغيير حيز التنفيذ اعتباراً من 3 أغسطس 2026.

وتهدف المبادرة إلى تعزيز كفاءة آليات التسعير، وضمان استمرارية السيولة، وتوفير تجربة تداول أكثر سلاسة للمستثمرين. ومن خلال السماح لصناديق المؤشرات المتداولة ، وأسعار العقود الآجلة بأن تعكس المستجدات بشكل فوري، يعمل سوق أبوظبي للأوراق المالية على الحد من احتمالات تعطل التداول، بما في ذلك الإيقاف المؤقت والتعليق الناتج عن حدود السعرية اليومية، وبشكل يعزز كفاءة آلية التسعير والسوق بشكل عام..

وبصفته المركز الأكثر سيولة لصناديق الاستثمار المتداولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يوفر سوق أبوظبي للأوراق المالية مجموعة واسعة ومتنوعة من المنتجات، تشمل الصناديق المتخصصة والصناديق المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. ويعزز إلغاء الحدود السعرية المزايا المتاحة للمستثمرين الراغبين في تنفيذ تداولاتهم بكفاءة أكبر، والوصول إلى خيارات استثمارية أكثر تنوعاً.

كما تسهم هذه الخطوة في دعم مسيرة تطور سوق المشتقات في سوق أبوظبي للأوراق المالية. فيما يمنح إلغاء الحدود السعرية المستثمرين مرونة أكبر للتحوط من الانكشافات وتنفيذ استراتيجياتهم الاستثمارية دون القيود التي قد تسببها الحدود السعرية على التداول.

ويتماشى إلغاء الحدود السعرية لصناديق الاستثمار المتداولة والعقود المستقبلية مع الاستراتيجية الشاملة لسوق أبوظبي للأوراق المالية والتي تهدف إلى تزويد المستثمرين بمرونة أكبر وبنية تحتية حديثة تدعم التخصيص الكفء لرؤوس الأموال، وتعزز السيولة، وترتقي بقدرات إدارة المخاطر. وفي الوقت نفسه، سيواصل السوق في المقابل إدارة التقلبات خلال جلسات التداول، بما يشمل آليات الإيقاف المؤقت للتداول في الظروف الاستثنائية، حفاظاً على انتظام السوق وعدالة التداول.

-انتهى-

سـوق أبوظبـي للأوراق الماليـة
Abu Dhabi Securities Exchange

نبذة عن سوق أبوظبي للأوراق المالية:

تم تأسيس سوق أبوظبي للأوراق المالية في 15 نوفمبر من عام 2000 بموجب القانون المحلي رقم (3) لسنة 2000. وبموجب هذا القانون، فإنّ السوق يتمتّع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري وبالصلاحيات الرقابية والتنفيذية اللازمة لممارسة مهامه. في 17 مارس 2020، تم تحويل سوق أبوظبي للأوراق المالية من جهة عامة إلى شركة مساهمة عامة، وذلك وفقاً للقانون رقم (8) لسنة 2020.

كما تم تأسيس مجموعة سوق أبوظبي للأوراق المالية، وهي مجموعة للبنية التحتية للأسواق تضم السوق (سوق أبوظبي للأوراق المالية) ومنظومة ما بعد التداول التابعة له، بما في ذلك شركتاه المملوكتان بالكامل "إيداع أبوظبي" و"أبوظبي للمقاصة AD Clear)". ومن خلال هيكل أعمالها المتكامل والمتوافق مع المعايير العالمية، تدعم المجموعة أسواق رأس المال التي تتسم بالكفاءة والشفافية والمرونة عبر أنشطة التداول والمقاصة والتسوية والحفظ.

وتشمل عمليات مجموعة سوق أبوظبي للأوراق المالية تداول الأوراق المالية، بما في ذلك الأسهم الصادرة عن الشركات المساهمة العامة والسندات الصادرة عن الحكومات أو الشركات وصناديق المؤشرات المتداولة، وأي أدوات مالية أخرى معتمدة من قبل هيئة سوق المال في دولة الإمارات العربية المتحدة.

ويعتبر سوق أبوظبي للأوراق المالية هو ثاني أكبر سوق في المنطقة العربية واستراتيجيته في توفير أداء مالي مستقرّ مع مصادر متنوّعة للدخل تتماشى مع المبادئ التوجيهية لأجندة الإمارات العربية المتحدة "الاستعداد للخمسين"، التي تهدف إلى بناء اقتصاد مستدام ومتنوّع يحقق قيمة مضافة.

لمزيد من المعلومات، يُرجى التواصل مع:

سلامه المرزوقي
محلل الاتصال المؤسسي | الاستراتيجية والتحول
سوق أبوظبي للأوراق المالية
البريد الإلكتروني: almarzooqis@adx.ae